Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (4), Issue (9) : 30 Aug 2020
P: 1 - 31
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (4)، العدد (9) : 30 أغسطس 2020 م
ص: 1 - 31

Small and Medium enterprises in the Kingdom of Saudi Arabia between Reality and Hope, according to 2030 Vision - An Empirical Study

Ali Nageh Ali Mansour[(1)]
Faculty of Sharia || Islamic University of Madinah || KSA

Abstract: The aim of this research is to analyze the most important obstacles and challenges facing small and medium enterprises within the Kingdom of Saudi Arabia in the light of international experiences, and to analyze and evaluate the role of the Small and Medium Enterprises Authority "Monshaat" in facing challenges facing small and medium enterprises inside the Kingdom; and to know the true reality of small and medium enterprises in The Kingdom of Saudi Arabia as well as reaching the hoped- for according to 2030 Vision, which aims to reform the Saudi economy and continue its growth and end its dependence on oil as a main source of income.

The researcher analyzed the current situation of small and medium enterprises in the Kingdom of Saudi Arabia and compared them to the global situation through studying and analyzing leading global experiences and identifying aspects of benefiting from them.

The research relied on the deductive approach, which is the approach that begins with the theory and ends with its applicability to the ground. The research also used the descriptive approach to describe the topic of the research, its importance, goals, and the most important studies that dealt with the role of small projects in economic development both inside and outside the Kingdom. The comparative approach to making comparisons from and reviewing the experiences of other countries and extracting lessons learned from them. It also relied on the standard method, which aims to measure economic phenomena and variables.

This research found that there are many difficulties that hinder these projects from achieving the goals of the vision, including obtaining financing, as the rate of financing small enterprises does not exceed 5% of the total financing in the Kingdom. It is a small percentage compared to international rates. The result is a decrease in the contribution of small and medium enterprises to the gross domestic product if they do not exceed 20% and 53% of jobs in the Kingdom of Saudi Arabia. The Kingdom's Vision 2030 aims to raise this percentage to 35% by 2030, and this percentage reaches about 70% in developed countries, The number of small enterprises reached 12% of the number of projects for the year 2018, and it contributes about 29% of the total revenues of enterprises, according to the data for the second quarter of 2016.

The researcher recommends decision- makers and those who are interested in business leaders inside the Kingdom to overcome the challenges facing small projects and entrepreneurs by providing them with adequate support, whether material or logistical support or both together, and work to establish a financial fund to finance small and medium projects with low benefits, and share the fund with proportions Certain of the annual profits during a specific period, depending on the value of the loan, the size of the facility, the value of revenue, the idea of the project, and converting the Public Authority for Small and Medium Enterprises in the Kingdom into an independent ministry whose mission is to take great care of small projects and For medium.

(1) يشكر الباحث عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية على دعمها هذا البحث.

Keywords: Small and medium enterprises, Sustainable development, The Kingdom's Vision 2030, Entrepreneurship.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول، في ضوء رؤية 2030م - دراسة تطبيقية

علي بن ناجح علي منصور

كلية الشريعة || الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدف هذا البحث إلى تحليل أهم المعوقات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المملكة العربية السعودية في ضوء التجارب الدولية، وتحليل وتقييم دور هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة "منشآت" في مواجهة التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المملكة؛ ومعرفة الواقع الحقيقي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وكذلك الوصول للمأمول في ضوء رؤية 2030 والتي تهدف إلى إصلاح الاقتصاد السعودي ومواصلة نموه وإنهاء اعتماده على النفط كمصدر أساسي للدخل.

اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي وهو المنهج الذي يبدأ بالنظرية وينتهي بمدى انطباقها على أرض الواقع، كما استخدم البحث المنهج الوصفي لوصف موضوع البحث، وأهميته، وأهدافه، وأهم الدراسات التي تناولت دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية سواء داخل المملكة أو خارجها، كذلك اعتمد البحث على المنهج المقارن لإجراء المقارنات من خلال دراسة وتحليل الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية ومقارنته بالوضع العالمي وتحديد أوجه الاستفادة منها. واستعراض تجارب الدول الأخرى واستخلاص الدروس المستفادة منها، كما اعتمد على الأسلوب القياسي والذي يهدف لقياس الظواهر والمتغيرات الاقتصادية.

وتوصل البحث إلى أن هناك العديد من الصعوبات التي تعيق هذه المشروعات من تحقيق أهداف الرؤية منها الحصول على التمويل إذ لا تتعدى نسبة تمويل المنشآت الصغيرة 5% من إجمالي التمويل في المملكة. وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمعدلات العالمية. والنتيجة هي انخفاض مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إذ لا تتجاوز 20% و53% من الوظائف في المملكة العربية السعودية، وتستهدف رؤية المملكة 2030 رفع هذه النسبة إلى 35% بحلول عام 2030، وتصل هذه النسبة إلى حوالي 70% في الدول المتقدمة، كما بلغ عدد المنشآت الصغيرة نسبة 12%، من عدد المشروعات لعام 2018، وتساهم بحوالي 29% من إجمالي إيرادات المنشآت حسب بيانات الربع الثاني من عام 2016.

ويوصي الباحث صناع القرار وذوي الاهتمام من رواد الأعمال داخل المملكة بالتغلب على التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة ورواد الأعمال من خلال تقديم الدعم الكافي لهم سواءً الدعم المادي أو اللوجيستي أو الاثنين معاً، والعمل على إنشاء صندوق مالي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفوائد منخفضة، ومشاركة الصندوق بنسب معينة من الأرباح السنوية خلال فترة محددة، وذلك حسب قيمة القرض، وحجم المنشأة، وقيمة الإيرادات، وفكرة المشروع، وتحويل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة إلى وزارة مستقلة يكون مهمتها الاهتمام الكبير بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المستدامة، رؤية المملكة 2030، ريادة الأعمال.

المقدمة:

تعتمد رؤية المملكة 2030 على ثلاثة محاور وهي المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح. وليصبح اقتصادنا اقتصاد مزدهر غير معتمد بشكل كامل على النفط كمصدر دخل لابد من إيجاد بيئة جاذبة للاستثمار، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز التنافسية، والتحول من الاستهلاك الى الإنتاج، وذلك يتطلب زيادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودفع الشباب لريادة الأعمال، وتحفيز الابتكار والابداع، والتركيز على قطاعي الصناعة والتكنولوجيا بدلاً من اتجاه كافة المشاريع المحلية للمجالات التجارية والخدمية مما خلق نوع من التكرار الممل غير الجاذب، فالتنوع مهم للتقدم، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أهمية قصوى في دعم الاقتصاد الوطني، ودفع عجلة التنمية، وأثر إيجابي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وزيادة الصادرات، وخلق فرص عمل جديدة للشباب السعودي، وفتح أسواق عمل جديدة، وتنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية. وقد صدر قرار مجلس الوزراء في 13 محرم1437هـ الموافق 26 أكتوبر 2015م بالموافقة على إنشاء "الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة" ذات شخصية اعتبارية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري. حيث تسعى إلى مراجعة الأنظمة واللوائح، وإزالة العوائق، وتنظيم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، ودعمه وتنميته ورعايته، وتسهيل الحصول على التمويل، ومساعدة الشباب المبدعين في تسويق أفكارهم ومنتجاتهم.

فالمنشآت الصغيرة تساهم بنسبة لا تتعدى (20%) من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالنسبة التي حققتها الاقتصادات المتقدمة التي تصل إلى (70%). ولا تتعدى نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (5%) من التمويل الإجمالي وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمعدلات العالمية. ومن أهداف رؤية المملكة 2030 دعم ريادة الأعمال وتنمية مهارات الشباب والشابات، ورفع نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 20% إلى 35%. ورفع نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير نفطي من 33% الى 35% بحلول 2020م. وقد تم استقطاع 25% من حصة هيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة لدعم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

من اللافت للنظر أن ضعف مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي ناتج عن تأخر وقصور من الجهات المعنية بتشريع أنظمة وقوانين تنظم عملها، وتخلق بيئة استثمارية جاذبة، ولعل ما يبشر بالخير اعتبار رفع نسبة مساهمتها من ضمن الأهداف الاستراتيجية لوزارة التجارة والاستثمار في برنامج التحول الوطني 2020، والذي يهدف لتحقيق رؤية المملكة 2030 مما يعكس الرغبة بتفعيل دورها في دعم الاقتصاد الوطني.

يجب التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة فهي عصب الاقتصاد، ولها أهمية في خلق مجتمع منتج، واقتصاد مثمر، وبيئة عمل صحية، وينبغي أن نغير مفهوم العمل لدى الشباب والشابات بتغيير الفكرة السائدة، وهي أن العمل يعني وظيفة بالقطاع الحكومي أو الخاص، فلا يمكن للقطاع الحكومي والقطاع الخاص توفير وظائف مستقبلا لكل الباحثين والباحثات عن عمل، فمعالجة البطالة تتطلب عدم اختزال العمل بوظيفة تقليدية مما يقتل الابداع والابتكار، لذا علينا الاتصال بالمستقبل من خلال التخطيط السليم، وإيجاد حلول مناسبة لمعالجة المشاكل التي تحد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة بوقت قياسي.

أولاً- الدراسات السابقة:

يمكن عرض بعض الدراسات السابقة عن موضوع البحث من خلال الجدول التالي:

جدول (1) ملخص الدراسات السابقة

الدراسة الأولى	المملكة العربية السعودية 2018
الأمين، إدريس محمد عمر، "مدى مساهمة التعليم المحاسبي بالجامعات السعودية في تطوير وريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء رؤية المملكة 2030 بالتطبيق على جامعة الملك خالد"، مجلة أماراباك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 9، العدد 29؛ ص 151- 170.	
حدود ومجتمع الدراسة	طلبة وطالبات السنة النهائية ببرامج المحاسبة بجامعة الملك خالد على مستوى البكالوريوس والدبلوم وعددهم 580 طالب وطالبة وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة وعددهم 52 عضوا، السعودية
منهجية الدراسة	المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج دراسة الحالة.
النتائج	وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعليم المحاسبي بجامعة الملك خالد، وتزويد الطلبة بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المحاسبة في سوق العمل، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعليم المح سبي بجامعة الملك خالد وتطوير وريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030.
التوصيات	التحديث المستمر لمناهج برامج المحاسبة وأولوية تفعيل الإرشاد المهني للطلاب
الدراسة الثانية	السعودية 2014
رشيد، ثائر محمود، رشيد، إيناس محمد، "واقع تمويل مشاريع ريادة الأعمال في السعودية، وجهة نظر خبراء ريادة الأعمال"، ورقة عمل، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، كتاب المؤتمر: 84 - 103.	
حدود الدراسة	المملكة العربية السعودية، 2014.
منهجية الدراسة	المنهج الوصفي، المقابلات المتعمقة للخبراء، أسلوب الاستقصاء
نتائج الدراسة	من أهم العوامل التي تساعد على دعم وتمويل المشروعات الصغيرة أن تقوم الجهات الرسمية بالمزيد من الجهود الرامية إلى إزالة العقبات الكلية، وبناء البيئة المتكاملة حيث يتأثر تدفق الاستثمار بشكل رئيس بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في البلد المستقبل للاستثمار، حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار.
الدراسة الثالثة	السعودية 2013
رشيد، ثائر محمود، رشيد، إيناس محمد، استراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع الإشارة إلى تجربة العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10: 136- 152.	
حدود الدراسة	السعودية (1970 – 2010)
منهجية الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي
نتائج الدراسة	استطاعت المملكة من خلال الاستراتيجية الوطنية من دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز قدرتها التنافسية ومساعدتها في مواجهة المنافسة الدولية الناجم من انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية. إن معظم مصانع المملكة العربية السعودية هي من نوع الصناعات الصغيرة إذ تصل نسبتها إلى 62% من مجموع مصانع المملكة، و لتي ازدادت أعدادها مع تطبيق المملكة للخطط الخمسية التي بدأت منذ عام 1970.
الدراسة الرابعة	المملكة العربية السعودية، 2013
الزامل، أسامة عبد العزيز وآخرون، "تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني"، منتدى الرياض الاقتصادي، نحو تنمية اقتصادية مستدامة، الدورة السادسة.	
حدود الدراسة	المنهج الوصفي والأسلوب المقارن بالتجارب الدولية، مع مسح ميداني لـ 1111 منشأة داخل المملكة.

ومجتمع الدراسة	
نتائج الدراسة	أسفر تحليل نتائج الدراسة الميدانية وتحديد مواطن القوة والضعف والفرص والتحديات عن تحديد عدد من المحاور الأساسية التي ينبغي لخطة تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة أخذها في الاعتبار، وهي: دور التمويل في نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة. دور الحجم في نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة. الدور الحكومي في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة. دور التطوير التكنولوجي في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة. دور الارتباط بالمنشآت الكبرى في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة. دور الشكل المؤسسي والإدارة في نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
التوصيات	الإسراع في تفعيل إنشاء هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. العمل على تطوير سياسات وأنظمة التمويل الحالية للمنشآت الصغيرة. توفير الدعم التكنولوجي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ذات إمكانيات النمو العالية. توظيف الدعم لإعادة هيكلة القطاعات الأكثر ملائمة لخلق فرص عمل للمواطنين. إدخال بعض التعديلات التشريعية والإجرائية على نظم المشتريات الحكومية الداعمة لل شروعات الصغيرة.
الدراسة الخامسة	المملكة العربية السعودية 2013
المري، ياسر بن سالم، "ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية"، أطروحة (دكتوراه)- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم ا علوم الإدارية.	
حدود ومجتمع الدراسة	السعودية، 2013، 131 رائد أعمال.
منهجية الدراسة	المنهج الوصفي، وأسلوب الاستقصاء
نتائج الدراسة	أن الخصائص المهمة التي تعبر عن واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بدرجة مرتفعة هي: تحتاج إلى إصدار أنظمة تشجع على ترويج منتجاتها للوقوف على قدميها، وتحتاج منتجاتها وخدماتها الجديدة إلى دعاية أكثر لتبصير المستهلكين بمميزاتها، وتعاني من ضعف التمويل المالي الذي يحتاجه تنفيذ الأفكار المبدعة. أن المعوقات المهمة التي تحد من دور ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مواجهة البطالة بدرجة مرتفعة هي: تعرض رواد الأعمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لضغوط عمل شديدة وخصوصا في مرحلة التأسيس، وتعجل الحصول على الربح من منتجات وخدمات المشروعات الريادية يلجأها لتفضيل العمالة الأجنبية، وانخفاض أو انعدام هامش الربح في بداية تشغيل المشروعات الريادية. أن السبل المهمة جداً للتغلب على المعوقات التي تحد من دور ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مواجهة البطالة بدرجة مرتفعة جداً هي: زيادة الوعي بأهمية ريادة الأعمال، وإكساب رواد الأعمال الخبرة اللازمة لتشغيل وإدارة مشروعاتهم من قبل حاضنات الأعمال، ودعم المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة بالتمويل المالي المناسب الذي يجعلها تتطور. أن مبررات رواد الأعمال لتوظيف الشباب السعودي بدرجة مرتفعة هي: الشباب السعودي يتصف بالأمانة، والشباب السعودي يساعد في تطوير العمل، والشباب السعودي يتحمل المسئولية. أن أوجه الشبه بين ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وفي دول أخرى (عربية أو أجنبية) بدرجة مرتفعة هي: ارتفاع النفقات في بداية تنفيذ المشروع، وانخفاض الدخل في بداية تطبيق المشروع، ومحاولة تقديم منتجات وخدمات جديدة. أن أوجه الاختلاف بين ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وفي دول أخرى (عربية أو أجنبية) بدرجة مرتفعة هي: اهتمام الدول الأخرى بدعم المشروعات الريادية كوسيلة لمواجهة البطالة بدرجة أكبر، وحماية الأنظمة والتشريعات للمشروعات الريادية خارج المملكة بدرجة أكبر،

	ومرونة البنوك خارج المملكة في دعم المشروعات الريادية ومساندتها عند التعرض لخسائر. لدى مفردات مجتمع الدراسة رؤية متشابهة نحو دور ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية مهما اختلفت أعمارهم.
الدراسة السادسة	السعودية 2012
النسور، إياد عبد الفتاح، 2012، قياس الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 2: 306 - 326.	
حدود الدراسة	الفترة من 1996 وحتى 2007.
منهجية الدراسة	المنهج التحليلي القياسي.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع تكلفة الأجور أو أسعار الفوائد بنسبة 10% أدى إلى انخفاض تكلفة فرصة العمل ومستويات التشغيل في المشروعات الصغيرة الميكروية والمتوسطة، كما وجد أن المشروعات الصغيرة حققت الكفاءة الاقتصادية التي تفوق نسبياً ما حققته المشروعات الكبيرة في الاقتصاد، إضافة إلى أن المشروعات المتوسطة قد حققت المتوسط الأعلى للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، فيما حققت المشروعات الكبيرة أعلى معدل للإنتاجية الجزئية، أخيراً تبين بأن المشروعات الميكروية مكثفة لعنصري العمل ورأس المال أكثر من الفئات الأخرى.

الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

انصب اهتمام الدراسات السابقة (النسور، 2012؛ رشيد، 2014) على المشكلات والتحديات المختلفة التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، مثل مشكلة التمويل أو التسويق أو الإجراءات الإدارية وغيرها ودورها توفير فرص العمل، دون ربط هذه المشروعات برؤية المملكة 2030. ويختلف مشروع البحث الحالي عن الدراسات السابقة في أنه تناول بالإضافة للتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكيفية مواجهتها، دور هذه المشروعات في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وآليات تحقيق ذلك.

ثانياً- مشكلة البحث:

يمكن عرض مشكلة البحث كالآتي:

1- مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية:

هناك تعريفات ومفاهيم مختلفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة للمعايير المختلفة والمستخدمة في تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي من أهمها معيار عدد العمال ورأس المال المستثمر، وحجم المبيعات السنوية وغيرها. وتستخدم الهيئة العامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة "منشآت" معيارين للتفرقة بين المشروعات المتناهية الصغر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية هما معيار عدد العمال ومعيار حجم الإيرادات. وبناء على هذه المشروعات يمكن التفرقة بين المشروعات في الجدول التالي:

جدول (2) التفرقة بين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من حيث عدد العمال والإيرادات

نوع المشروع	عدد العمال (بدوام ك مل)	الإيرادات	الأهمية النسبية للعدد
منشآت متناهية الصغر	1 - 5	0 – 3 مليون ريال سعودي	%87
منشآت صغيرة	6- 49	3 – 40 مليون ريال سعودي	%12
منشآت متوسطة	50 – 249	40 - 200 مليون ريال سعودي	%1

المصدر: الهيئة العامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة "منشآت".(https: //www.monshaat.gov.sa)، عمود الاهمية النسبية من الهيئة العامة لإحصاء (مسح المشروعات الصغيرة والمتوسطة 2017).

وقد بلغ عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر داخل المملكة العربية السعودية عام 2017 طبقاً لإحصاءات الهيئة العامة للإحصاء 977535 منشأة، تمثل المنشآت المتناهية الصغر الغالبية العظمى من حيث العدد بنسبة 87%، يليها المنشآت الصغيرة بنسبة 12%، ثم المشروعات المتوسطة بنسبة 1%. وتساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي، و53% من الوظائف في المملكة العربية السعودية. وتساهم بحوالي 29% من إجمالي إيرادات المنشآت حسب بيانات الربع الثاني من عام 2016.

2- أهم التحديات والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المملكة العربية السعودية: (النسور، 2012؛ رشيد، 2014)

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة عدداً من التحديات والمعوقات والتي تتمثل أهمها فيما يلي:

أ- التحديات الاقتصادية: وتتمثل في مخاطر الركود والانكماش وانخفاض الطلب علي مبيعاتها، نتيجة للأزمات الاقتصادية أو بسبب ارتفاع حدة المنافسة المحلية والأجنبية، وتتميز المنشآت الصغيرة بضعف إمكاناتها وعدم قدرتها على تحمل الخسائر مما قد يعرضها للخروج من السوق خلال السنوات الأولى من حياتها.

ب- تحديات الاستثمار: وتتمثل في تعدد الإجراءات المطلوبة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال فترة التأسيس مثل أنظمة استقدام العمالة الأجنبية، وأنظمة التأمينات الاجتماعية على العاملين، ونظم التعامل مع الإدارات الحكومية كالجوازات وغيرها. ونظراً لصغر حجم المنشآت الصغيرة فإنها لا تتمتع بالحوافز والمزايا الاستثمارية المرتفعة للمشروعات الكبيرة مثل الإعفاءات الجمركية وأسعار الفائدة المنخفضة على القروض ودعم أسعار الطاقة.

ج- تحديات تسويقية: تتمثل في ضعف الإمكانات التسويقية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك نتيجة نقص الكفاءات والخبرات والقدرات التسويقية لدى العاملين.

د- تحديات إدارية: تتمثل في ضعف الخبرة الإدارية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة عدم توافر المتخصصين بمختلف المجالات مثل الإدارة والبحوث والمحاسبة. كما تقل قدرة تلك المنشآت على جذب الخبرات الإدارية بسبب هجرة الإداريين الذين يكتسبون الخبرات في المنشآت الصغيرة إلى المشروعات الكبيرة، نظراً لما تقدمه الأخيرة من مزايا مالية وفرص تحسين الوضع الوظيفي.

هـ- تحديات متعلقة بالعمالة: وتتمثل في عدم توافر العمالة الماهرة والرخيصة.

و- تحديات التمويل: وتتمثل في عدم قدرة هذه المنشآت في الحصول على التمويل بتكلفة معقولة إذا لا تتعدى التمويل الذي تحصل عليه نسبة 5% من إجمالي التمويل في المملكة العربية السعودية.

ويوضح الشكل رقم (1) الأهمية النسبية للمشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

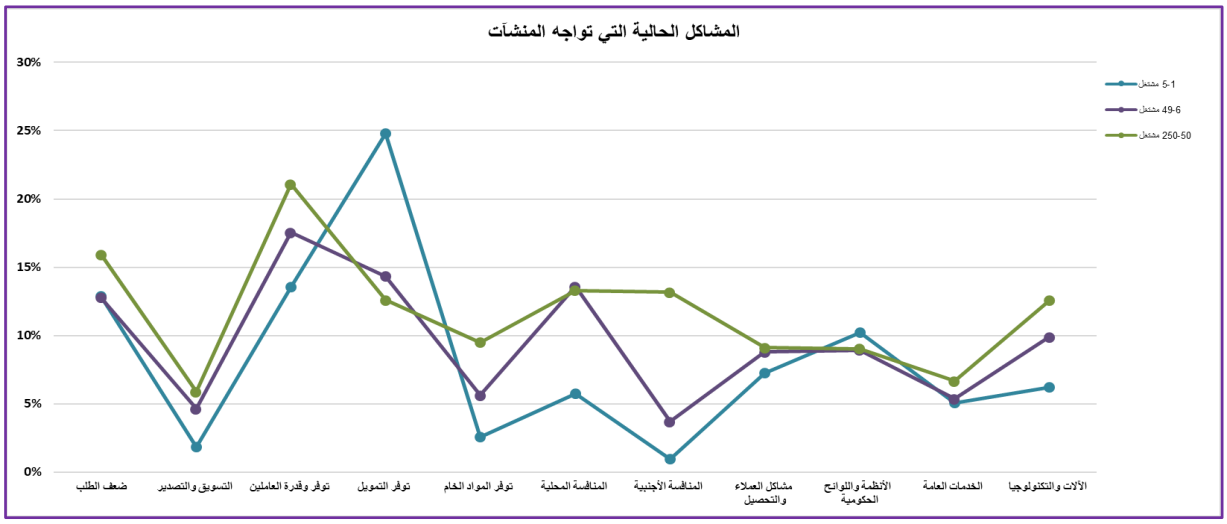

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء (مسح المنشآت الصغيرة، 2017)

3- الإطار المؤسسي الفاعل للمنشآت الصغيرة داخل المملكة العربية السعودية

تعتبر الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" والتي تم إنشائها عام 2016 الإطار المؤسسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتعمل "منشآت" على إعداد وتنفيذ ودعم برامج ومشاريع لنشر ثقافة وفكر العمل الحر وروح ريادة الأعمال والمبادرة والابتكار، وتنويع مصادر الدعم المالي للمنشآت، وتحفيز مبادرات قطاع رأس المال الجريء، إلى جانب وضع السياسات والمعايير لتمويل المشاريع التي تصنف على أنها مشاريع صغيرة ومتوسطة، وتقديم الدعم الإداري والفني للمنشآت ومساندتها في تنمية قدراتها الإدارية والفنية والمالية والتسويقية والموارد البشرية وغيرها. وتهدف هذه الجهة إلى دعم وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع القطاعين العام والخاص والمساهمة في استدامتها وجعلها عنصراً مساهماً ومحركاً أساسياً للاقتصاد في المملكة. ويقوم نشاط الهيئة على خمس محاور هي: (الأمين، 2018، رشيد، 2014).

- الاستشارات: وتتمثل في تقديم الاستشارات لرواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة
- والمتوسطة.
- دعم الأعمال: عن طريق دعم المنشآت وتمكينها من خلال الخدمات أو البرامج المناسبة لهم.
- الإرشاد: عن طريق زيادة ثقافة رواد الأعمال بالطريقة الصحيحة في ريادة الأعمال.
- التدريب: تقديم برامج تدريبية في الإدارة والتسويق وكيفية تحقيق المهنية في الاعمال.
- التمويل: تقديم قرض مالي لأصحاب المنشآت عن طريق شركات التمويل المرخص لها من مؤسسة النقد العربي السعودي.

4- المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رؤية المملكة 2030:

تستهدف رؤية المملكة 2030 دعم ريادة الأعمال وتنمية مهارات الشباب ورفع نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35%، ورفع نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 33% إلى 35% بحلول عام 2020، وقد تم استقطاع 25% من هيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة لدعم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

5- دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق رؤية 2030:

يمكن للمشروعات الصغيرة أن تساهم في تحقيق رؤية المملكة 2030 من خلال المساهمة في تحقيق عدة أهداف وهي:

- المساعدة في رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج من 40% إلى 65%، لأن أغلب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إن لم تكن كلها هي مشروعات مملوكة للقطاع الخاص.
- تحقيق هدف زيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35%.
- المساعدة في تحقيق هدف تخفيض معدل البطالة من 11.6% إلى 7%، لأن المشروعات الصغيرة تعتبر من المشروعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل، ومن ثم استيعاب عدد كبير من الداخلين الجدد لسوق العمل من خلال التوظيف الذاتي.
- يمكن من خلال دعم المشروعات الصغيرة للمرأة السعودية وتخفيض القيود على عملها أن تحقق هدف زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% إلى 30%.

أيضاً يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تساعد في تحقيق هدف زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من 163 مليار ريال إلى تريليون ريال سنوياً، من خلال المدفوعات التي تدفعها هذه المشروعات للحكومة سواء كانت في صورة ضرائب أو رسوم أو غيرها. وأخيراً يمكن للمشروعات الصغيرة الموجهة للتصدير أن تساهم في تحقيق هدف زيادة نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% من إجمالي الناتج غير النفطي، ومن ثم يمكن عرض علاقة المشروعات الصغيرة برؤية المملكة 2030 من خلال الشكل التالي رقم (2):

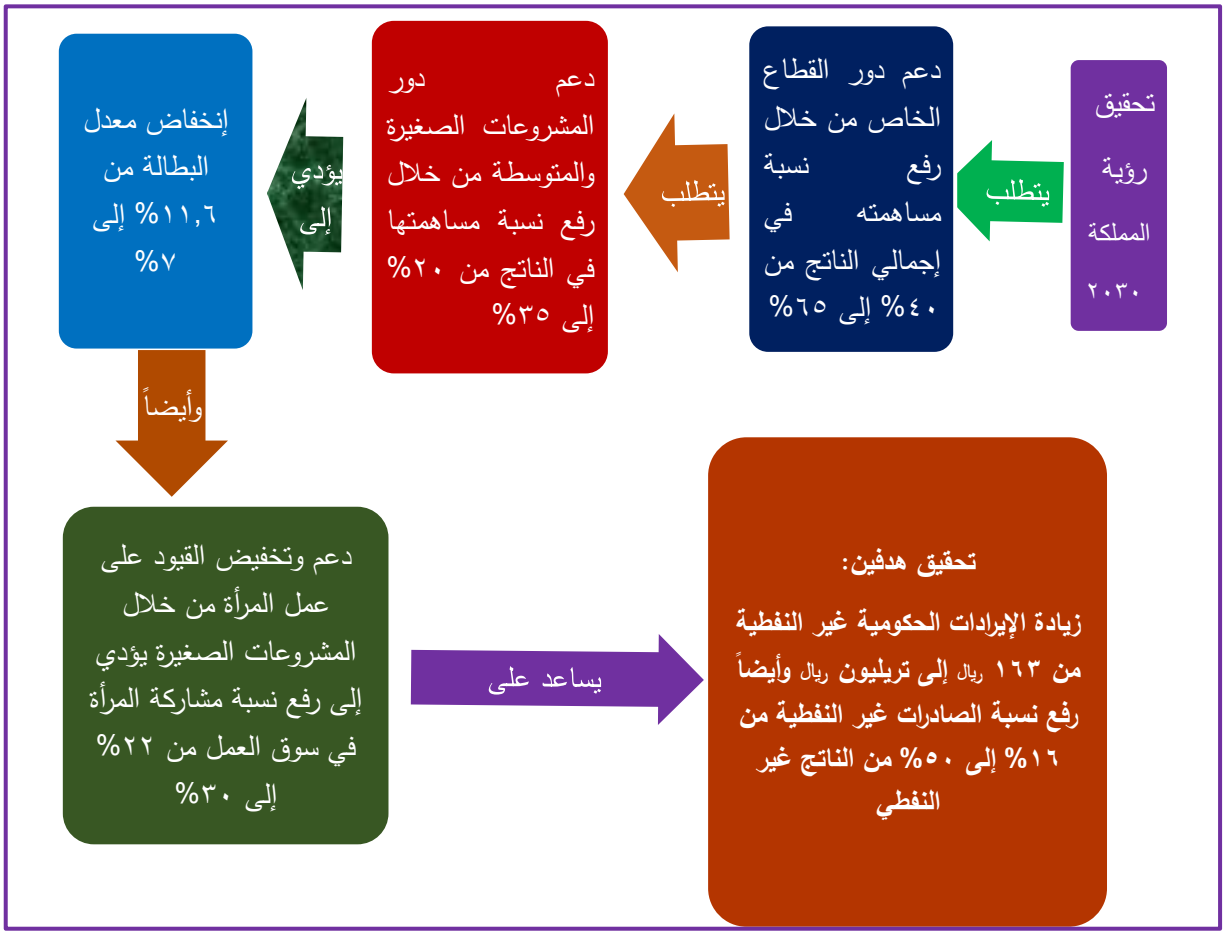

شكل (2) علاقة المشروعات الصغيرة برؤية المملكة 2030

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال العرض السابق لمشكلة البحث وأبعادها المختلفة، تظهر الحاجة للقيام بمثل هذا النوع من الأبحاث للتعرف على الآتي:

1- الحاجة إلى معرفة مستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة.
2- الحاجة إلى معرفة أسباب نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
3- الحاجة إلى معرفة التجارب العالمية الرائدة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
4- الحاجة إلى مقارنة التجارب العالمية الرائدة مع تجربة المملكة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وبالتالي تؤكد كافة الدراسات السابقة التي طبقت بالمملكة العربية السعودية بالتحديد (الأمين، 2018، رشيد، 2014 ؛ لنسور، 2012؛ رشيد، 2014) على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه معوقات كبيرة تعيقها في تحقيق الهدف منها للوصول لأهداف 2030 وتسعى هذه الدراسة لتحديد تلك المعوقات وتقديم الحلول الممكنة على ضوء التجارب الرائدة في عمل تلك المشروعات.

أسئلة البحث:

يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل الرئيس" إلى أي مدى تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رؤية المملكة 2030م في الواقع الحالي والمستقبلي؟". ومنه تنبثق الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما أهم المعوقات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المملكة العربية السعودية؟

2- هل تلعب هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" الدور المنوط بها في مواجهة التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟
3- ما مدى إسهام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المساهمة في تحقيق رؤية المملكة 2030؟
4- ما الأهداف التي تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيقها؟ وما آليات تحقيق تلك الأهداف؟

ثالثا- فروض البحث:

للإجابة على تساؤلات البحث وضع الباحث مجموعة من الفروض وهي:

1. للمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المملكة العربية السعودية معوقات وتحديات تعوق تحقيق رؤية 2030م.
2. لهيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة "منشآت" دوراً بارزاً في مواجهة التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المملكة.
3. توجد علاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق رؤية المملكة 2030م.
4. لا تختلف تجربة المملكة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة كثيراً مع التجارب العالمية الرائدة.

رابعاً- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الآتي:

1. دراسة وتحليل أهم المعوقات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المملكة العربية السعودية في ضوء التجارب الدولية.
2. تحليل وتقييم دور هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة "منشآت" في مواجهة التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المملكة.
3. دراسة وتحليل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق رؤية المملكة 2030، وآليات تحقيق ذلك.
4. دراسة وتحليل التجارب العالمية الرائدة ومقارنتها مع تجربة المملكة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
5. تقديم توصيات لصناع القرار وذوي الاهتمام من رواد الأعمال داخل المملكة بشأن كيفية التغلب على التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة ورواد الأعمال.

خامساً- أهمية البحث:

1- الأهمية العلمية للبحث:

1. تبرز أهمية هذا البحث في موضوعه الهام والذي أصبح مرتكز اهتمام المملكة العربية السعودية.
2. إثراء المكتبة العربية والبحث العلمي بهذا الموضوع الحيوي والمؤثر في الاقتصاديات الوطنية.
3. قام هذا البحث على أسلوب علمي محكم للوصول على نتائج عملية ودقيقة تقدم لمتخذي القرار.

2- الأهمية العملية للبحث:

1. يعد هذا البحث خطوة للتعرف على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمأمول منها في ضوء رؤية 2030م.
2. يؤمل أن يكون هذا البحث مرجعاً يسترشد به المسؤولين عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.
3. يساعد هذا البحث المسؤولين في المملكة العربية السعودية في التغلب على المعوقات التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة بهدف الوصول لتحقيق أهداف الرؤية.

سادساً- حدود البحث:

- **الحد الموضوعي:** المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة بين الواقع والمأمول، في ضوء رؤية 2030
- **الحد المكاني:** المملكة العربية السعودية.
- **الحد الزماني:** خلال الفترة من 2016 حتى 2018 وذلك نظراً لوضع رؤية المملكة في إبريل 2016 وإنشاء الهيئة العامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (منشآت) في بداية 2016.

سابعاً- منهجية البحث:

تقتضى طبيعة البحث الاعتماد على أكثر من منهج؛ فاعتمد على المنهج الاستنباطي وهو المنهج الذي يبدأ بالنظرية وينتهي بمدى انطباقها على أرض الواقع، كما استخدم البحث المنهج الوصفي لوصف موضوع البحث، وأهميته، وأهدافه، وأهم الدراسات التي تناولت دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية سواء داخل المملكة أو خارجها.، كذلك اعتمد البحث على المنهج المقارن لإجراء المقارنات واستعراض تجارب الدول الأخرى واستخلاص الدروس المستفادة منها، كما اعتمد على الأسلوب القياسي والذي يهدف لقياس الظواهر والمتغيرات الاقتصادية.

ثامناً- خطة البحث (هيكل البحث)

تناول الباحث في هذا الجزء الخاص بخطة أو هيكلة البحث ثلاثة أقسام القسم الأول ويتعلق بالإطار العام للبحث وتناول: (المقدمة، والمشكلة، والتساؤلات، والأهداف، والفروض، والمنهجية، والأهمية، والحدود) أما القسم الثاني فتناول: الإطار النظري للبحث وتكون من (الفصل الأول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفكر الاقتصادي وبه مبحثان، والفصل الثاني: واقع المشروعات الصغيرة في المملكة وتناول مبحثان، والفصل الثالث: مستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة وفيه مبحثان) أما القسم الثالث فتناول الخاتمة وبها فصل النتائج والتوصيات لكل منها مبحث مستقل)، ثم تم استعرض المراجع العربية والأجنبية المستخدمة في البحث.

أما فيما يخص المراجع المستخدمة في البحث في التأصيل النظري لمتغيراته: نظراً لوجود كتابات كثيرة ومتعددة (عربية وأجنبية) عن موضوع البحث المشروعات الصغيرة والمتوسطة فقد اختار الباحث الأبحاث التي تناولت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية كمجال تطبيقي وذلك لزيادة العمق في تناول موضوع البحث، وكذلك تم اختيار بعض الأبحاث التي تناولت تجربة الصين في المشروعات الصغيرة نظراً لتشابهها مع بيئة المملكة العربية السعودية.

تاسعاً- الإطار النظري للبحث

الفصل الأول- المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفكر الاقتصادي

المبحث الأول- موقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الفكر الاقتصادي

1- مفهوم المشروعات الصغيرة:

عرفت المشاريع الصغيرة بأنها: المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة، وتستحوذ على نصيب محدود من السوق وهي شركة ذات ارتباط عائلي، رئيسها في القمة، وهو مالك المشروع بالمشاركة مع الأقرباء والأصدقاء الذين يعملون سويةً من أجل نجاحه، والإدارة تميل نحو اللارسمية، والتوجيهات شفوية في الأغلب دون الحاجة إلى توثيق كبير. (Otto , 2002,p.22)

إن التعريف المنهجي للشركات الصغيرة ينبثق من عدد من الأسس والتي تختلف من دولة إلى أخرى وفق الأوضاع الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية، فهناك عدد العاملين، وقيمة الموجودات، وحجم المبيعات، وحصة المشروع في السوق، وحجم أرباح المشروع.

وتعد المشروعات الصغيرة العنصر الرابط لجميع النشاط الاقتصادي في البلد، خاصة في الاقتصادات التي تحوي كثيرًا من الإنتاج بالجملة، وحتى الشركات الكبيرة، ونأخذ مثلاً صناعة السيارات، فهي تعتمد على الآلاف من صغار مؤسسات الخدمات المستقلة، إذ إن معظم منتجي الأجزاء التجميعية للسيارات في الولايات المتحدة تشغّل أقل من 50 عاملاً ومن بين 112,000 ورشة تصليح سيارات، فإن 66% منها يستخدم أربعة موظفين أو لا يستخدم على الإطلاق ومن بين 135,000 محطة تقديم خدمة، فهي 60% منها يتراوح حجمها ضمن معدل (3 إلى لا شيء) من العاملين. (Siropolis, 1994,p.50)

2- أهمية المشروعات الصغيرة:

تلعب المشروعات الصغيرة في الدول النامية بشكل خاص دورا هاما في الحد من مشكلة البطالة خاصة في المناطق الريفية، على اعتبار أن الشركات الكبرى والشركات الصناعية والتي تعتمد على المناطق الحضرية قد فشلت في لعب دور مميز في معالجة مشكلة البطالة.(Alam, 2006,p.147)

ولقد أدركت النمور الأسيوية أهمية هده المشروعات واتخذت منها ركيزة لتحقيق أهدفها التنموية، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة توفر ما بين 50 —60% من إجمالي فرص العمل، ففي كوريا الجنوبية نلاحظ أن الدولة تمنح حوافز وإعفاءات ضريبية لنشر المشروعات الصغيرة وأنشأت هيئة لتطويرها خاصة في قطاع التكنولوجيات الحديثة والخدمات والسياحة التضامنية. أما كندا فقد أدركت هي الأخرى أن هذا النوع من المشروعات يمثل أكبر قطاع لخلق فرص العمل في الدولة - حوالي 80% من إجمالي فرص العمل (Beddaoui, Internet).

كما أن المشروعات الصغيرة تعتبر أصل النشاط الاقتصادي الذي بدأ بمشروعات صغيرة قبل أن تبدأ المشروعات الكبيرة، وهي طوق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية، وهي المصدر الرئيسي لتقديم احتياجات المواطنين من السلع والخدمات (دوابه، 2006: 33.)، وتعد رافد رئيسي لتغذية الصناعات الكبيرة بمستلزمات الإنتاج، والتي تشكل في بعض الصناعات أكثر من 75% من المكون الرئيسي للمنتج. في دراسة (Robertson,2003,p.465) أكد على أهمية هذا النوع من المشروعات من خلال التحول من شركات تابعة للشركات المحلية والدولية إلى شركات مستقلة ومنافسة، من خلال التركيز على تدريب الكوادر لديها والحصول على التكنولوجيا الحديثة ومن خلال دعم الحكومات لها.

كما تمتلك المشروعات الصغيرة إمكانيات كبيرة في عملية التنمية الصناعية من خلال مساهمتها في معالجة القصور في تكوين هيكل الإنتاج الصناعي خاصة في الدول النامية، وهذا على اعتبار أن المشروعات الصغيرة تعتمد على مستلزمات إنتاج محلية بدلا من الأجنبية. بشكل عام تعود أهمية المشاريع الصغيرة لعدة أسباب – التعددية للمشاريع الصغيرة قياسا بالكبيرة، نسبة مساهمتها في الناتج القومي، التنوع في مجال نشاطاتها.(عفانة، 2004: 22)

وتتمثل أهمية المشروعات الصغيرة في الآتي: (حسن، 2002: 31)

أ- تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فهي تلعب دورا مهما في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر إذ إنها كثيرا ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة.

ب- تسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال.

ج- تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة، فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة، وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهي تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين الحواضر والأرياف.

د- كما أن سرعة التطور التكنولوجي أدت إلى زيادة معدل تغير التقنية الإنتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات، وبانتشار طريقة الإنتاج على دفعات أصبح من الأهمية إقامة مصانع أصغر حجما وأقل تكلفة استثمارية على أن يركز كل مصنع في إنتاج عدد قليل من السلع الدقيقة أو التي تتطلبها صناعات معينة لمواجهة طلبيات صغيرة من سلع أو خدمات معينة.

3- دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية:

لا شك أن العديد من المزايا التي تتميز بها المشروعات الصغيرة تعطيها في نفس الوقت القدرة على لعب دور مهم وحيوي في التنمية الاقتصادية. والذي يتمثل بالنقاط التالية: (شبلاق، 2002: 2)

أ- نظراً لأن المشروعات الصغيرة في معظمها كثيفة العمل وتستخدم تقنيات بسيطة، فإنها تساهم مساهمة كبيرة في خلق فرص العمل وبالتالي تخفيف مشكلة البطالة التي تعاني منها البلدان النامية بشكل خاص، وبالتالي تساهم في تخفيف مشكلة الفقر.

ب- تساهم المشروعات الصغيرة بنشر الصناعات جغرافياً وتنويع الإنتاج، وبالتالي تساهم في تحقيق المرونة والاستقرار في النشاط الاقتصادي.

ج- حيث أن العديد من المشروعات الصغيرة تنتشر في الريف وفي المدن الصغيرة فإنها تلعب دوراً إيجابياً في إعادة توزيع الدخول سواءً من حيث الوظيفة (أي نسبة الأجور إلى الأرباح) أو من حيث الجانب الإقليمي. ففي العديد من التجارب التنموية نمت المراكز الحضرية على حساب المناطق الريفية، مما أدى إلى تدهور نمط توزيع الدخول، لهذا فإن توسع وانتشار الصناعات الصغيرة يساعد على تخفيف عدم التوازن في توزيع الدخول إضافة إلى تقليل تمركز المشروعات وزحف الريف إلى المدن.

د- أن المشروعات الصغيرة تتميز باستخدام الموارد المحلية فإنها تساهم في خلق الروابط بينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة وقطاع النقل وغيرها. كما أن المشروعات الصغيرة يمكن أن تقوم بإنتاج القطع والأجزاء التي تحتاجها المشروعات الكبيرة، وبذلك تحقق الترابط فيما بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة.

هـ- المشروعات الصغيرة تساهم أيضاً في خلق المهارات والقدرات الفنية والإدارية، الأمر الذي يساهم أيضاً في خلق طبقة من المنظمين Entrepreneursالتي تفتقد إليها معظم البلدان النامية.

و- تساهم المشروعات الصغيرة (من خلال توليد الدخول) في تشجيع المدخرات التي يمكن أن توجه نحو الاستثمارات الإنتاجية.

ز- بسبب ارتفاع مستوى الإنتاجية في المشروعات الصغيرة فإنها تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخصوصاً من خلال علاقات الروابط والتشابك مع نفسها ومع الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسُبل علاجها ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية تواجه تغيرات على المستوى العالمي وتفرض عليها ضغوطًا من أجل التوجه نحو التغيير والتطوير، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية تواجه عدة مشاكل داخلية منها ما هو متعلق بالمقومات الأساسية للصناعات وهي مشاكل تتعلق بالتمويل والتكنولوجيا والتسويق، بالإضافة إلى الظروف والمناخ العام الذي تعمل فيه تلك المؤسسات: (لقمان، 2008: 45)

1- مشاكل التمويل:

يعد توافر رأس المال من أهم مكونات إنشاء وتشغيل أي مشروع صناعي صغير أو متوسط أو كبير الذي لا بد أن يمر بثلاثة مراحل: (دوابة، 2006: 119)

مراحل تمويلية بدءًا بمرحلة التأسيس ومرورًا بمرحلة التشغيل وانتهاءً بمرحلة التجديد والنمو أو الإحلال والتوسع، وفي هذه المراحل قد تختلف مصادر التمويل حسب احتياجات المشروع، فإذا كانت مدخرات الأفراد كمصادر تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير كافية فلا شك أن هناك مصادر بديلة لتمويل هذه المؤسسات وخاصة التمويل البنكي. فمن بين المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حصولها على التمويل من البنوك نجد:

- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض.
- قصر فترة سداد القروض.
- تعدد إجراءات الحصول على القروض.
- عدم توافر الوعي المصرفي لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة وعدم اعتيادهم على التعامل مع البنوك.
- عدم منح إعفاءات وامتيازات خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- محدودية التمويل المتعلقة بالحجم والمشروطية والأولويات.

2- المشاكل المتعلقة بالتكنولوجيا:

لعل من أبرز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الدول النامية هو اتباعها أسلوب تكنولوجي تقليدي يقف حجر عثرة أمام تلك المؤسسات ويحول بينها وبين الدخول إلى أسواق واسعة الأمر الذي يعرضها للمنافسة القاتلة ويحرمها من الدخول إلى أسواق جديدة، فنقل التكنولوجيا والاستفادة من التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا يعد من أهم المجالات التي تزداد أهميتها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن بين المشاكل التي تواجهها تلك المؤسسات في مجال التكنولوجيا نجد: مشكلة التجديد والابتكار والتي تتطلب وجود متخصصين ذوي مؤهلات فنية عالية في مجال البحث والتطوير. (لقمان، 2008: 48)

3- المشكلات التسويقية:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من مشكل التسويق سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، أي في مجال التسويق على المستوى المحلي والتصدير، ويعود ذلك أساسًا إلى المنافسة التي تواجهها تلك المؤسسات سواء من جانب المؤسسات الكبيرة في القطاعين العام والخاص، أو من جانب غزو المنتجات الأجنبية لأسواقها والذي ينجم عنه ضيق حجم سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية بسبب ضيق المنافذ التسويقية التي يتم من خلالها تصريف المنتجات. (دوابة، 2006: 121)

فمن بين الصعوبات والعقبات التي تواجه منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخارج نجد:

- عدم وجود دراسات للأسواق الخارجية من حيث الحجم وطبيعة الأسواق وكذا طبيعة المنافسة التي تواجه المؤسسات الصغيرة.
- عدم الاهتمام بتطوير منتجات المؤسسات الصغيرة بما يتناسب مع أذواق المستهلكين الأجانب، حيث يظل المنتج ينتج بنفس المواصفات لفترة طويلة دون إجراء أي تعديل أو تطوير.
- عدم القدرة على القيام بعمليات الدعاية والإعلان الكافية لمنتجات المؤسسات الصغيرة في الخارج نتيجة ارتفاع تكاليف تلك العمليات.
- عدم وجود مؤسسات متخصصة لتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- مشكلات العمالة:

تعتبر مشكلة العمالة الفنية المدربة من المشكلات الأساسية التي لا يمكن للمنشآت الصغيرة تجاوزها بسهولة، فنقص العمالة المدربة يعتبر من أهم العقبات التي تواجه تلك المؤسسات، وذلك نظرًا لما يلي(لقمان، 2008: 49)

- عدم ملاءمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية الصناعية.
- تفضيل العمالة المدربة العمل في المنشآت الكبيرة لقدرتها على دفع أجور أعلى.

5- المشاكل الإدارية:

تُصدم كافة الجهود المتعلقة بالحركة الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والتراخيص.

6- المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالقدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ستعاني اقتصادات الدول العربية التي أبرمت اتفاقيات المشاركة الأورومتوسطية تحديات كبيرة وأكيدة متعلقة بالمستويات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية التي ستدخل منطقة حرة في إطار منافسة غير متوازنة في ظل استمرار اختلال الأوضاع بين المؤسسات الأوروبية والتي تتميز بكفاءتها العالية، وإنتاجيتها المرتفعة، وقدراتها التقنية والتكنولوجية والإدارية والتسويقية الكبيرة التي تطورت آليات اندماجها وارتباطها، وبين المؤسسات العربية محدودة الفعالية على كافة المستويات السابقة، مما يجعل نتائج المنافسة الاقتصادية في المنطقة الحرة محسومة لصالح الطرف القوي. هذا بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالأنظمة الضريبية. والمشاكل المتعلقة بالعقار.

علاج المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية:

لحل مشكلة التمويل يجب العمل على تقديم القروض الميسرة المتوسطة وطويلة الأمد للمشروعات الصغيرة، وذلك لتمكينها من شراء الآلات وشراء المواد الخام، على أن تُحَل مشكلة الضمانات المطلوبة من قِبَل المصارف لأغراض تقديم الائتمان. هذا وتشير المعلومات إلى أن كلاً من بريطانيا واليابان والأردن على سبيل المثال تقوم بتقديم خدمة ضمان القروض للمشروعات الصغيرة بنسب معينة لكنها لا تغطي كامل القروض. وفي مجال تطوير الكادر الإداري فإن المطلوب هو تنفيذ المزيد من البرامج التدريبية للكوادر العاملة في الصناعة، سواءً في المجالات الإدارية والمالية والتسويقية وفي استخدام الحاسوب وذلك لتنمية قدرات الإدارات العليا والوسطى للمشروعات الصغيرة.(سلامة، 2009: . 43)

وإضافة إلى ما تقدم يتعين الاهتمام بتقديم المزيد من الخدمات والتسهيلات للمشروعات الصغيرة وتعزيز روح المنافسة فيما بين هذه المشروعات وتعزيز استكمال الحلقة الإنتاجية من خلال دفع هذه الصناعات باتجاه تجهيز المستلزمات الإنتاجية من قطع وأجزاء إلى المشروعات الكبيرة. ولابد من قيام الحكومة بجمع المعلومات والبيانات ووضعها تحت تصرف المشروعات الصغيرة سواءً ما يتعلق بأسواق التصدير أو الأسعار العالمية أو غير ذلك.

الفصل الثاني- واقع المشروعات الصغيرة في المملكة

المبحث الأول- أهم التجارب العالمية الرائدة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

كما اتجهت الكثير من الدول المتقدمة نحو إقامة قاعدة عريضة من المشروعات الصغيرة ودعمها وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي نظراً لأهميتها. يقوم الباحث بعرض تجربة الصين فقط نظراً لأهميتها الكبيرة وباعتبارها التجربة الرائدة والتي تتماشى مع طبيعة البيئة السعودية بشكل كبير: (Alam,2006,p.150)

تجربة الصين:

مما لا شك فيه أن التجربة الصينية أصبحت مثار دهشة العالم أجمع لما حققته من إنجازات بدأت آثارها تتضح بشكل جلي على الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع لهذه التجربة أن تصبح الأكبر اقتصاديا في العالم بحلول عام 2030. فقد بلغت صادراتها أربعة مليارات، وواردتها ثلاثة مليارات دولار عام 1972، والآن وصل كل منهما إلى 194.9، 165.8 مليار دولار على التوالي عام 1999. وتعتبر الصين أكبر دائن لأمريكا حيث يفيض الميزان التجاري بينهما لصالحها بنحو 400 مليار دولار. وفى عام 1997 وصلت التجربة الصينية إلى ذروتها حيث حققت أعلى معدل نمو على الإطلاق لأي دولة وهو 9.7%[(2)].

وقد بدأت تجربة الصين الجديدة على يد ماوتسى تونج في أكتوبر عام 1949 وكان تعدادها آنذاك 542 مليون نسمة، والآن وصل تعدادها إلى 1.3 مليار نسمة. وفى عام 1979 مرت الصين بمرحلة تحول نحو الإصلاح الاقتصادي وإصلاح الشركات بها. والتجربة الصينية مازالت تجربة غامضة لم تحلل بعد بشكل يوضح ملامحها بشكل يمكن الاستفادة منها. ولكن من عوامل نجاح هذه التجربة الاعتماد على العلوم والتكنولوجيا والمعلومات الكافية عن جميع الأسواق التي تصدر إليها تصدر إليها بالإضافة للعمل الجاد المستمر.

وتهتم الصين بالمشروعات الصغيرة على الرغم من عدم تحقيقها لأرباح ذات قيمة لعدة أسباب هي: (P.177,2016a ,OECD)

1- تأثر إنتاجها على الوضع الاقتصادي الكلى.
2- أنها عنصر مؤثر في استقرار المجتمع.

وتعانى المشروعات الصغيرة من تخلف قدراتها التكنولوجية، وهو ما يؤثر على توجهها نحو العلوم والتكنولوجيا، كما تعانى هذه المشروعات من سوء الإدارة. وقد يرجع ذلك أساساً إلى تملك الدولة لهذه المشروعات وهو ما يتعارض مع طبيعتها.

(2) Statista Research Department, found in https://www.statista.com/statistics/783899/china-number-of-small-to-medium-size-enterprises/

فالتجربة الصينية على الرغم من نجاحها الملحوظ عالميا إلا أنها مازالت تعيد ترتيب نفسها كل فترة كلما ثبت لها وجود أي شكل من أشكال الخلل، وهو ما يجب أن تستوعبه في الدول العربية، حيث يجب أن تتأمل كل دولة وضع المشروعات الصغيرة في اقتصادها بأمانة، ثم تحدد نقاط الضعف في هذا القطاع الحيوي بحيث يخطط لدعمه على مستوى مركزي أولا، ثم على مستويات أقل.

أولاً- مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الصيني:

كان نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة الصينية سريعًا وتدريجيًا بعد اعتمادها لسياسة "الباب المفتوح" نحو اقتصاد السوق بدلاً من النظام الاشتراكي انطلاقاً من عام 1978. ولم يكن التغيير الجذري اقتصاديًا فحسب، بل حل أيضًا محل النموذج التاريخي والأيديولوجية التي تسيطر عليها الدولة الصينية منذ أكثر من 3000 عام من التاريخ.

وقد شكلت سياسة الباب المفتوح والتغيرات السياسية والسياسات الموجهة نحو اقتصاد السوق سلسلة من التغييرات التي تهدف إلى إعداد البلاد لدخول السوق العالمية. مع هذه التغييرات المتلاحقة، شهدت العقود الثلاثة الماضية تحولاً كاملاً في عمليات المشروعات الصغيرة من وضع عدم وجود أعمال تجارية خاصة في عام 1979 إلى 11.7 مليون من الشركات الصغيرة والمتوسطة و 44.4 مليون من رواد الأعمال يعملون لحسابهم الخاص في عام 2013. وتنتشر الشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات الرئيسية مع قطاع الخدمات بنسبة 60.2%، 18.5% في الصناعات التحويلية، 5% في صناعة البناء و3.2% في الصناعات ذات الصلة بالزراعة. (OECD, 2016a,p.87)

ومع هذا التحول الهائل، أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة قوة دافعة رئيسية ومحدداً للنمو الاقتصادي للاقتصاد الصيني (OECD, 2016b,p.87) جاء التغيير نتيجة اهتمام خاص بنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة من قبل الحكومة الصينية بهدف استثمار الشركات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها كمحركات اقتصادية رئيسية. وقد مثلت هذه الشركات نحو 97% من جميع الشركات المسجلة وكانت من أهم المحفزات للتنمية الاقتصادية من حيث النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وزيادة الصادرات، وتشجيع الابتكار في مجال العلوم والتكنولوجيا وإيرادات الضرائب للحكومة (المكتب الوطني للإحصاء، NBS، 2003) وفيما يلي نستعرض أهم جوانب أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الصيني .(National Bureau of Statistics of PRC (NBS), 2003):

1- **النمو الاقتصادي**: من حيث النمو الاقتصادي، ابتكرت الشركات الصغيرة والمتوسطة 75% من قيم الإنتاج الصناعي الإضافية في الصين منذ التسعينيات. كما سيطروا على القطاعات الصناعية المختلفة التي تتراوح بين الأغذية وصناعة الورق والطباعة الورقية (70%) ودباغة الملابس والترفيه والرياضة والأعمال المعدنية والصناعات البلاستيكية (80%) وصناعات الخشب والأثاث (90%) NBS)، (2001). يلاحظ تشن (2006) كذلك أن الشركات الصغيرة والمتوسطة كان لها تأثير أيضًا في صناعات البيع بالتجزئة والبيع بالجملة حيث تمثل حوالي 33% من الأعمال. في الوقت الحالي، تؤكد الإحصاءات الرسمية أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تولد ما لا يقل عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي للصين.
2- **التوظيف:** هناك دور رئيس آخر لعبته المشروعات الصغيرة والمتوسطة ألا وهو دورها الرائد في التوظيف. وفقًا للمكتب الإحصائي الوطني الصيني (2003)، أوجد القطاع 79% من الوظائف الجديدة في الصين موزعة في مجالات مثل القطاع الصناعي (85%) والاحتفاظ (90%) وصناعات البناء (65%). والجدير بالذكر هو نمو الأعمال التجارية المملوكة للقطاع الخاص والتي عززت التوظيف وخاصة من التسريح من الشركات المملوكة للدولة.

فعلى سبيل المثال، بين عامي 1998 و 2003، استوعبت الشركات الخاصة حوالي 19 مليون من المسرحين من الشركات المملوكة للدولة الصينية، مما جعلها قوة دافعة رئيسية في خلق فرص العمل. وقد أثبت القطاع قدرته على توليد 82% من فرص العمل في الصين.

3- **التجارة الخارجية:** تم الاعتراف بدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية على أنه مهم للغاية، فبحلول عام 2003، بلغت قيمة الصادرات الصينية 430 مليار دولار أمريكي، مما جعل البلاد تحتل المرتبة الرابعة في التجارة العالمية آنذاك وشملت المنتجات الرئيسية للشركات الصغيرة والمتوسطة الملابس والنسيج والألعاب والحرف اليدوية والسلع المعدنية والأحذية وغيرها من المنتجات الصناعية الخفيفة. (China Custom Statistics، 2003).

4- **العلوم والتكنولوجيا:** لعبت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصين دوراً رئيسياً في تطوير التكنولوجيا والابتكار وكان لها أيضا الفضل في انتشار التكنولوجيا والابتكار والتطبيقات. ولتحقيق هذه الغاية، استثمرت الحكومة الصينية بكثافة لضمان تنمية القطاع واستدامته. على سبيل المثال، بحلول عام 2003، كان هناك أكثر من: 100 حاضنة للمشروعات عالية التقنية، و 20 مجمعا للمؤسسات للطلاب العائدين من الخارج، و 40 مركز خدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة، و 30 مجمعا للعلوم الجامعية و 500 مركز لتعزيز الإنتاجية توجد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحركها التكنولوجيا والابتكار في المناطق التي أقامتها الحكومة مثل تشونغ قوان تسون في بكين، وايجواكيا وفي شانغي وشنتشن، مما يجعل التنسيق والإدارة والدعم أسهل وأكثر تركيزاً. (Torch Program، 2003).

المبحث الثاني- تجربة المملكة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء التجارب الرائدة:

لا يوجد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة في المملكة حتى الآن – وهي تتشابه في ذلك مع التجربة المصرية – كما لا توجد جهة محددة مسئولة عن دعم وتطوير المشروعات الصغيرة بها، إنما يقتصر الأمر على تبعية أعمال هذه المشروعات من الناحية الإجرائية والتنظيمية للجهات التالية: (لقمان، 2008: 55):

- البلديات: تتولى الترخيص ومتابعة أوجه نشاط المصانع الصغيرة والورش.
- وزارة الصناعة والكهرباء: الترخيص والمتابعة للمشروعات الصناعية التي لا يقل رأسمالها الثابت (باستثناء قيمة الأرض والمباني) عن مليون ريال، ولا يقل عدد عمالها عن ستة عمال.
- وزارة التجارة: إلزام جميع المشروعات بضرورة التسجيل بالسجل التجاري والالتزام بنظام الدفاتر التجارية والتي يعفى منها التاجر الذي لا يزيد رأسماله عن 100 ألف ريال).

وقد بدأ الاهتمام بالمشروعات الصغيرة في المملكة من قبل الدولة اعتبارا من الخطة الخمسية الرابعة (85 – 1990) وزاد في الخطتين التاليتين (90- 1995)، (95- 2000) حيث أكدتا على أهمية هذه المنشآت كركيزة أساسية للنمو مما يستلزم دعمها بسياسات مميزة وبرامج ومساعدات مالية وفنية. وقد شرعت المملكة في تطبيق ذلك من خلال: (الأمين، 2018: 156)

- إنشاء وحدة بصندوق التنمية الصناعية مهمتها إقراض المنشآت الصناعية الصغيرة ومتابعة تنفيذ مشاريعها وتقديم المشورة الفنية.
- تقديم بنك التنمية السعودي قروضا متوسطة الأجل لفئة الحرفيين وخريجي معاهد ومراكز التدريب الراغبين في إقامة مشروعات صغيرة.
- تقديم قروض البنك الزراعي العربي السعودي والإعانات الحكومية الممنوحة للمزارعين.

- تقديم الخدمات الاستشارية ودراسات الجدوى الاقتصادية لإنشاء مشاريع في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والخدمية وغيرها والتي تعدها الدار السعودية للخدمات الاستشارية.
- إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية في مجال دعم وتنمية وتطوير دور المشروعات الصغيرة والتي تعدها مراكز البحوث والأقسام غير المتخصصة بالجامعات السعودية.

وللمشروعات الصناعية الصغيرة السبق في مجال تطوير وتحديث تكنولوجيا الإنتاج على المشروعات المتوسطة والكبيرة حيث يستخدم 78% من هذه المشروعات إما تقنيات حديثة أو متطورة.

وللمشروعات الصغيرة في المملكة خصائص تميزها عن غيرها من الدول والتي يجب مراعاتها عند تنميتها:

- تتصف البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها المشروعات الصغيرة بندرة عنصر العمل ووفرة عنصر رأس المال، وهو وضع يختلف عن العديد من الدول العربية.
- اضطرت المملكة حتى تلاحق تطورات العصر أن تدخل مباشرة إلى مرحلة الصناعات الحديثة مستوردة معظم تكنولوجيا الإنتاج والعمالة حيث تمثل العمالة السعودية 9% فقط وذلك لأن تطور الأنشطة بها لم يتم بشكل متدرج من المستوى الحرفي للمصنع الصغير ثم الكبير وبالتالي لم يتم بناء قاعدة من طبقة الحرفيين والعمال المهرة الوطنيين القادرين على تشغيل المنشآت الصغيرة والابتكار فيها.

ويعوق المشروعات الصغيرة في المملكة خلال فترة التسعينيات نوعان أساسيان من المشكلات، يتعلق النوع الأول بالمشكلات التي تواجه جميع هذه المشروعات على المستوى الكلى، بينما يتناول النوع الثاني المشكلات التي تواجه هذه المشروعات على المستوى الجزئي، وهما: (رشيد ورشيد، 2013: 142.)

أ- غياب الإطار المؤسسي المستقل المساعد للمشروعات الصغيرة (المستوى الكلى):

وقد أدى غياب هذا الإطار إلى افتقار المشروعات الصغيرة للعديد من الركائز الرئيسية اللازمة لتنمية وتطوير دورها في الاقتصاد القومي والى من أهمها: (رشيد ورشيد، 2013: 143.)

- **حوافز الاستثمار:** تتطلب حوافز الاستثمار المتاحة في المملكة – إعفاءات جمركية وأراضى مجانية أو بأسعار رمزية وقروض منخفضة التكلفة – شروطا لا تتوافر في المشروعات الصغيرة ولا يتمتع بها غير المشروعات الكبيرة.
- **القنوات التمويلية:** لا تتناسب معظم شروط قنوات التمويل المتاحة من بنوك وصناديق متخصصة مع احتياجات وواقع المشروعات الصغيرة.
- **البنية المادية والفنية الأساسية:** ضعف مقومات البنية الأساسية المخصصة والمقامة لخدمة هذه المشروعات في مجالي الإنتاج والتسويق. وافتقاد الجهود المبذولة للتنسيق والتكامل، مع افتقار الدعم الفني في مجال حاضنات الأعمال التي تكتسب مهارات ومقومات العمل الخاص.
- **القرارات والإجراءات النظامية:** أوضحت أحد الدراسات الميدانية أن أكبر مشكلات المشروعات الصغيرة تتمثل في تحصيل الديون والشيكات بدون رصيد لافتقاد النظم وإجراءات التقاضي للعقوبات الرادعة في هذا الشأن.
- **قواعد البيانات والمعلومات والبحث العلمي:** تتسم هذه القواعد بالقصور، وعدم توحد المفاهيم والمعايير التي تقدر على أساسها المتغيرات الاقتصادية، وتزداد درجة القصور عندما يتعلق الأمر بالمشروعات الصغيرة خاصة مع عدم وجود هيئة عليا مستقلة تهتم بتجميع هذه البيانات، وإعداد قاعدة معلومات تخدم مصالح هذه المشروعات.

ب- الاختلالات الهيكلية في أعمال المشروعات الصغيرة (المستوى الجزئي): وتتمثل هذه الاختلالات أساساً في الجوانب التالية: (المحيميد، 2013: 158).

- انخفاض كفاءة دراسات جدوى المشروعات أو عدم إعدادها
- الاختلالات الإدارية والتنظيمية
- المشكلات التسويقية
- ضعف الاهتمام بتطوير وتنمية مهارة العاملين

أولاً- واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد السعودي:

المطلب الأول: تحليل حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة:

يتسم حجم هذه المشروعات بالتزايد مع الوقت، وبالنظر إلى حجمها بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نجد أنها كانت في حدود (25 %) وذلك في عام 2013م، لتصل في عام 2014م إلى 33% [(3)] وتطلع رؤية المملكة العربية السعودية 2030م لتصل في نهايتها إلى (35%) [(4)].

(3) راجع: تحديات تنوع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، إعداد: مؤسسة النقد العربي السعودي (ص: 9 – 10).

(4) ينظر: الدليل التفصيلي لرؤية المملكة العربية السعودية 2030م (ص: 39).

جدول (3)[5] عدد المشتغلين حسب حجم المنشأة والجنس والجنسية

حجم المنشأة	Saudi _ السعوديون			non- Saudi _ غير السعوديين			Total Employees _ إجمالي المشتغلين		
	ذكور	إناث	الجملة	ذكور	إناث	الجملة	ذكور	إناث	الجملة
	Male	Female	Total	Male	Female	Total	Male	Female	Total
متناهية الصغر	42,601	35,147	77,748	844,572	11,646	856,218	887,173	46,793	933,966
صغيرة	219,832	183,823	403,655	2,052,836	38,063	2,090,899	2,272,668	221,886	2,494,554
متوسطة	221,645	138,894	360,539	1,356,938	35,256	1,392,194	1,578,583	174,150	1,752,733
كبيرة	677,218	184,406	861,624	2,425,315	129,241	2,554,556	3,102,533	313,647	3,416,180
الجملة	**1,161,296**	**542,270**	**1,703,566**	**6,679,661**	**214,206**	**6,893,867**	**7,840,957**	**756,476**	**8,597,433**

المصدر - المؤسسة العام للتأمينات الاجتماعية

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد المستغلين السعوديين في المشروعات الصغيرة بالمملكة العربية السعودية لعام 2018م يعادل 403655 موظفا مما يقلل عبء البطالة ونفقات الدولة وهذا يعود على القرارات التي أصدرها جلالة الملك سليمان حفظه الله بشأن دعم أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال رفع عبء رسوم المقابل المالي مما نتج عنه زيادة نسبة الموظفين السعوديين في هذا القطاع مقارنة بالأعوام الماضية. كما عدد المستغلين السعوديين في المشروعات المتوسطة بالمملكة العربية السعودية لعام 2018م يعادل 360539 موظف؛ وقد حقق عدد المشتغلين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة قفزة خلال عام 2018 حيث وصل عددهم إلى 5.2 مليون مشتغل بعد أن كان 4.5 مليوناً[6] خلال عام 2017 وبنسبة زيادة قدرها حوالي 15.6%. الأمر الذي يوضح مدى التوسع المتحقق في الاعتماد على هذا القطاع من المشروعات في الاقتصاد السعودي مؤخراً حيث تسعى حكومة المملكة العربية السعودية إلى تفعيل أداء هذه المشروعات؛ من خلال سن النظم واللوائح المشجعة لها، وإقرار الإعفاءات بشتى أنواعها، وتوفير المرافق والطاقة الداعمة للإنتاج.

ويوضح جدول (4) التالي مقدار النفقات التشغيلية لهذا النوع من المشروعات خلال عام 2018 ويتضح منه الطفرة المتحققة في مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد القومي السعودي.

جدول(4) النفقات التشغيلية حسب النشاط الاقتصادي وفئة حجم المنشأة

	النشاط الاقتصادي	1- 5 مشتغل	6- 49 مشتغل	50- 250 مشتغل	الجملة
أ	الزراعة والصيد	27,504,925	6,538,516	1,922,297	35,965,738
ب	البترول والمعادن	371,217	7,940,643	11,063,273	19,375,134
ج	الصناعة التحويلية	69,539,335	71,064,974	69,727,641	210,331,949
د	الكهرباء والغاز	294,254	1,638,508	3,421,480	5,354,243
هـ	الماء والصرف الصحي	415,787	818,915	773,927	2,008,629
و	التشييد	5,716,990	14,882,136	14,541,559	35,140,685
ز	تجارة الجملة والتجزئة	190,878,386	100,868,431	35,045,138	326,791,955
ح	النقل والتخزين	6,333,641	13,707,368	11,895,240	31,936,250

(5) الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، مسح المشروعات الصغيرة لعام 2018.

(6) الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، مسح المشروعات الصغيرة لعام 2017.

	النشاط الاقتصادي	1- 5 مشتغل	6- 49 مشتغل	50- 250 مشتغل	الجملة
ط	الإقامة والطعام	14,889,105	16,126,984	3,705,308	34,721,397
ي	المعلومات والاتصالات	7,798,086	13,046,954	11,103,438	31,948,477
ك	المال والتأمين	3,091,047	19,740,351	7,448,772	30,280,169
ل	الأنشطة العقارية	4,173,302	1,738,025	712,457	6,623,784
م	الخدمات الإدارية	4,294,812	4,975,520	4,243,823	13,514,155
ن	التعليم	443,121	5,255,245	2,593,090	8,291,456
ع	الصحة والعمل الاجتماعي	365,170	4,828,609	3,325,166	8,518,945
ف	الفنون والترفيه	600,730	1,136,966	541,250	2,278,946
	الجملة	346,092,080	290,943,073	185,544,949	822,580,101

ويوضح الجدول (4) أن النسبة الأعلى إنفاقاً من حيث حجم المنشأة هي المشاريع المتناهية الصغر حيث بلغ حجم إنفاقها 346,092,080 مليون ريال وهو ما يُمثل نحو 42 % من إجمالي إنفاق المشاريع، ثم جاء تالياً من حيث الإنفاق المشاريع الصغيرة حيث بلغ حجم إنفاقها 290,943,078 مليون ريال أي بنسبة 35% من إجمالي المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وأخيرا تأتي المشاريع المتوسطة فقد بلغ حجم إنفاقها 185,580,101 مليون ريال أي بالنسبة تقارب 23%.

ويأتي ذلك على الرغم من أن عدد العاملين في المشاريع متناهية الصغر لم يكن هو العدد الأكبر بين فئات هذا القطاع من المشروعات بل جاء في المرتبة الأخيرة تالياً لعدد العاملين في المشروعات الصغيرة ثم عددهم في المشروعات المتوسطة. حيث بلغ عدد العاملين إجمالا في المشروعات الصغيرة 2,494,554 مشكلاً نسبة 48% من إجمالي العاملين في هذا القطاع خلال عام 2018، الذين بلغ عددهم نحو 5.2 مليوناً على النحو الوارد بجدول (4)، ومرتفعاً من مستوى 1,592,629 خلال عام 2017 أي بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 56%. ثم جاء في المرتبة الثانية عددا المشاريع المتوسطة حيث بلغ عدد العاملين إجمالا فيها 1,752,753 مشكلاً نسبة 34% من إجمالي العاملين في هذا القطاع خلال عام 2018 أي بنسبة 35% من إجمالي فئات المشاريع. وقد كان عدد العاملين في المشاريع المتوسطة قد بلغ 885,141 خلال عام 2017 أي أنها قد شهدت انخفاضاً في عدد العاملين بها بنحو 49%. وأخيراً جاءت المشاريع متناهية الصغر فقد بلغ عدد العاملين فيها 933,966 أي بنسبة 18% من إجمالي فئات المشاريع وذلك على الرغم من كونها الأعلى إنفاقاً بين الفئات الثلاث بنسبة من إجمالي النفقات بلغت (42%). وقد شهدت تلك المشروعات انخفاضاً كبيراً في عدد العاملين بها مقارنة بعام 2017 والذي كان يُقدر بحوالي 2,004,734 أي بنسبة تراجع بلغت نحو 53% [7].

وكما يتبين من الجدول (4) أن أعلى الأنشطة الاقتصادية إنفاقاً هو قطاع تجارة الجملة والتجزئة، حيث بلغ إنفاقهم 326,791,955 ريال سعودي، وهو ما يقارب 40% من إجمالي إنفاق القطاعات الاقتصادية، وارتفاع مستوى إنفاق هذا القطاع يؤدي إلى تنشيط الأداء الاقتصادي في الدولة؛ وذلك حتى لو كانت تلك السلع في غالبيتها مستوردة من الخارج، حيث أن توسع هذا القطاع كثيف العمالة يؤدي إلى المزيد من تشغيل الأيدي العاملة، وتقديم السلع الغذائية للمستهلكين في الاقتصاد السعودي بأسعار تنافسية تخفض من مستوى التضخم، فضلا عن تحقيق الأمن

(7) ينظر: مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة 2018م - عدد المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي. ttps://www.stats.gov.sa

الغذائي، وتوليد المزيد من الدخول بالاقتصاد الوطني فيما يعرف بظاهرة المضاعف النقدي على النحو الذي أظهرته النظرية الكينزية.

ملاحظات على إنفاق القطاعات الاقتصادية:

1- قطاع المعلومات والاتصالات، وقطاع الأنشطة المهنية والتقنية: (الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، مسح المشروعات الصغيرة لعام 2018)

2- بلغ حجم الإنفاق لهذين القطاعين 31,948,477 مليون ريال 11,842,866 مليون ريال على الترتيب مما يعني أن نسبة إنفاق هذين القطاعين تبلغ حوالي 4% و1% من إجمالي القطاعات على الترتيب. وهى ولا شك نسب متواضعة ويجب الاعتناء ونوجيه الطاقات نحو زيادتها زيادات ملموسة.

3- قطاعات المال والتأمين، والأنشطة العقارية، والخدمات الإدارية، والخدمات الجماعية والشخصية: بلغ حجم نفقاتها مجتمعة = 58,073,430 مليون ريال.

4- مما يعني أن نسبة إنفاق تلك القطاعات مجتمعة تبلغ نحو 7% من إجمالي القطاعات وهى نفس النسبة التي حققتها تلك القطاعات خلال العام 2017، وهى أيضاً نسبة متواضعة ولا تليق بأهمية تلك القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد القومي.

5- التعليم، والصحة والعمل الاجتماعي، والفنون والترفيه: يبلغ إجمالي حجم نفقاتها معاً = 19,089,347 مليون ريال.

ويظهر لنا إنفاق هذا القطاع مقارباً 2% من إجمالي القطاعات وهى نفس النسبة التي حققتها تلك القطاعات خلال العام 2017، وتعتبر هذه النسبة أيضاً متواضعة؛ لاسيما وأن قطاع التعليم قطاع ضخم وأصبح غير مقتصر على التعليم الحكومي.

المطلب الثاني- دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عمليات الإنتاج:

يظهر دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الإنتاج الوطني على النحو الآتي: (الزمل، 2013: 77).

تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور هام في دعم الإنتاج الوطني، وذلك بدعم الإنتاج والصناعات ورفع نمو قطاع الصناعات التحويلية بمعدل يبلغ نحو 8% في المتوسط سنوياً، وزيادة حصة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 م من نحو 45 % إلى نحو 51% عام 2019م.

ويظهر دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خطط التنمية المتعاقبة ومنها العاشرة ويؤكد ذلك ما يلي:

1- تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج السلع والخدمات ذات المحتوى المعرفي المرتفع، وأن تعتمد على العمالة الوطنية.

2- رفع كفاءة السلطات القضائية والعدلية وقدراتها؛ بما يكفل سرعة فض المنازعات، وتطبيق الأحكام، والتزام العقود والاتفاقات المبرمة، مما يضمن انسيابية العمل داخل المشروعات، ويضمن استقرارها.

3- تعزيز المنافسة في الأنشطة الاقتصادية كافة؛ من خلال رفع كفاءة أجهزة التنظيم، والإشراف، وتطوير قدراتها، ودعم استقلاليتها.

الفصل الثالث- مستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة

المبحث الأول- موقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من رؤية 2030م

تهدف الرؤية إلى زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى يضاهي الاقتصادات المتقدمة، من خلال تسهيل ممارسة الأعمال ومساعدتها في تأمين ما تحتاجه من مهارات وقدرات وتمويل. ويكمن مفتاح هذا التغيير في تشجيع مؤسساتنا المالية على تخصيص ما يصل إلى 20 بالمئة من مجمل التمويل الذي تقدمه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بحلول العام 2030.

إلى ذلك، تم تأسيس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مؤخراً وتكليفها بمراجعة جميع القوانين واللوائح، وإزالة العقبات وتسهيل الوصول إلى التمويل، وتمكين الشباب ورواد الأعمال من تسويق أفكارهم ومنتجاتهم. كما يجري إنشاء المزيد من حاضنات الأعمال ومؤسسات التدريب المتخصصة وصناديق تمويل المشاريع لمساعدة رواد الأعمال على تطوير مهاراتهم ومعارفهم. كما تحظى المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالدعم في تسويق وتصدير منتجاتها وخدماتها، مع التركيز على التجارة الإلكترونية والتعاون مع المعنيين الدوليين. (رشيد ورشيد، 2014: 139)

تسهم المنشآت الصغيرة بنسبة لا تتعدى (20%) من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالنسبة التي حققتها الاقتصادات المتقدمة التي تصل إلى (70%). وعلى الرغم من الجهود المبذولة للارتقاء بمستوى بيئة الأعمال، إلا أن المنشآت الصغيرة في المملكة لا تزال تعاني من تعقيد في الإجراءات النظامية أو الإدارية وبطئها، وضعف القدرة على جذب الكفاءات، وصعوبة في الحصول على التمويل، إذ لا تتعدى نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (5%) من التمويل الإجمالي وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمعدلات العالمية، وسنسعى إلى مساعدة تلك المنشآت على التمويل وحث مؤسساتنا المالية على زيادة تلك النسبة إلى (20%) بحلول عام (1452هـ - 2030) بعون الله، كما أولت رؤية المملكة 2030 أهمية قصوى لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهو الأمر الذي وضح جلياً من خلال تأسيس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إيماناً من الحكومة السعودية بالدور الرائد الذي تلعبه تلك المنشآت كمحرك للنمو الاقتصادي. كما وضح بالرؤية مكانة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل وتنمية الصادرات ودعم الابتكارات وريادة الأعمال. (بتصرف ونقلاً عن: موقع منشآت للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في نوفمبر2019؛ رؤية 2030)

المطلب الأول- فرص تطور ونمو قطاعي المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

نظراً لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة قامت المملكة العربية السعودية بدعم هذه القطاعات وبدى ذلك واضحا من خلال رؤية 2030م، والتي تهدف إلى تنميتها ورفع إنتاجيتها وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 20 % إلى 35 %، كما أنشئت كياناً يتمتع بالشخصية الاعتبارية في عام 2016م تحت مسمى: الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعمه إعداد وتنفيذ ودعم برامج ومشاريع لنشر ثقافة العمل الحر وروح ريادة الأعمال والمبادرة والابتكار، وتنويع مصادر الدعم المالي للمنشآت، وتحفيز مبادرات قطاع رأس المال الجريء، إلى جانب وضع السياسات والمعايير لتمويل المشاريع التي تصنف على أنها مشاريع صغيرة ومتوسطة، وتقديم الدعم الإداري والفني للمنشآت ومساندتها في تنمية قدراتها الإدارية والفنية والمالية والتسويقية والموارد البشرية وغيرها. (المري، 2013: 116)

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه تطور ونمو قطاعي المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحديات تحد من قدراتها على التطور والنمو، ومن ذلك: (دوابه، 2006: 115).

- **ضعف السيولة:** ومن الطرق المناسبة لتجاوز هذا التحدي: الإدارة المالية الحاذقة، أو البحث عن ممول فيقرض بقرض حسن أو تمويلا يتوافق مع الشريعة، أو إدخال شريك يساهم في توفير السيولة المطلوبة واللازمة.
- **التضخم:** وذلك بارتفاع أسعار المواد الخام، مما يؤدي إلى ارتفاع كلفة الأعمال التشغيلية، ويظهر وجه التحدي هنا بمواجهة المنافسين من أصحاب المشاريع الكبرى والتي تستطيع التعايش مع التضخم أكثر من غيرها ومما يساعد على تجاوز هذا التحدي: الدراسات المتأنية لدراسات الجدوى، أو توقيع اتفاقيات مع المنافسين وتحديد ربح عادل للجميع.
- **التسويق:** ويعتبر من أكبر تحديات المشروعات الصغيرة، بسبب نقص الخبرة، وضعف الإمكانيات، وقلة إدراك احتياجات السوق، ومعالجة هذا التحدي بإحالة ملف التسويق إلى شركات متخصصة، وهنا يأتي دور الهيئات والحاضنات الراعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويقترح الباحث تفعيل الجانب التسويقي الاجتماعي؛ لاسيما إن كان غالبية المستهدفين من المتابعين لوسائل التواصل الاجتماعي.

المطلب الثالث- مظاهر الاهتمام بتطوير قطاعي المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تهتم المملكة العربية السعودية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة غاية الاهتمام، ولا يعتبر ذلك الاهتمام حديثا، بل على مداد سنوات عديدة ماضية، فعلى سبيل المثال: أوصت خطة التنمية الخامسة (1990 - 1995) بتطوير كافة الأنظمة التي تساعد على الرقي بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وزيادة حجم التمويلات والتسهيلات المقدمة لها، وتنفيذ برامج مهنية وفنية للوصول لأعلى الأهداف المرجوة منها. (الباحث)

وفي خطة التنمية السادسة (1995 - 2000)، رفع سقف الطموحات حيث طالبت بتوسيع نطاق الائتمان، وإنشاء مظلة رسمية مسئولة عنها، وفي الخطة التاسعة (2010 - 2015) تم التأكيد على دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها البالغة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، مما يستلزم بذل المزيد وتأسيس ما يحتضنها ويرعاها؛ وفي رؤية المملكة العربية السعودية (2030) اعتبرت المشاريع الصغيرة والمتوسطة محورا أساسياً من محاور رفع معدل الناتج المحلي الإجمالي على النحو سالف البيان.

ومن مظاهر الاهتمام بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة دعم البرامج السابقة الذكر (كالهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكفالة، وبادر، وصندوق المئوية) بالإضافة إلى دعم البنوك الحكومية الراعية لتلك المشاريع بزيادة حجم رأس مالها وتوسيع فروعها (كالبنك الاجتماعي، والبنك الزراعي) وكذلك صندوق تنمية الموارد البشرية، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، وصندوق التنمية الزراعية، وغيرها مما يؤثر بشكل مباشر على تطوير ودعم تلك المشاريع.

المبحث الثاني- آليات تحقيق الرؤية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

من اللافت للنظر أن ضعف مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي ناتج عن تأخر وقصور من الجهات المعنية بتشريع أنظمة وقوانين تنظم عملها، وتخلق بيئة استثمارية جاذبة، ولعل ما يبشر بالخير اعتبار رفع نسبة مساهمتها من ضمن الأهداف الاستراتيجية لوزارة التجارة والاستثمار في برنامج التحول الوطني 2020، والذي يهدف لتحقيق رؤية المملكة 2030 مما يعكس الرغبة بتفعيل دورها في دعم الاقتصاد الوطني. (الباحث)

في ضوء النجاح الهائل الذي حققته تجربة التنمية وخلق فرص العمل باستخدام الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال في الصين، يجدر بالحكومة السعودية حتى تحقق مستهدفات رؤية المملكة 2030 أن تسارع بإصدار تشريع موحد منظم لأعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة على غرار ذلك التشريع الذي أصدرته الحكومة الصينية. ويجب أن يتضمن هذا التشريع حوافز ضريبية تمكن تلك المشروعات من النمو فمثلا يقترح أن يتم تحديد ضريبة مقطوعة بقيمة محددة ولتكن ألف ريال على سبيل المثال لإصدار الترخيص للمشروع الصغير وخمسة آلاف ريال للمشروع المتوسط ويتم دفعها سنوياً عند بداية السنة المالية للمشروع على ألا يتم تحميل هذا النوع من المشروعات أية أعباء ضريبية أخرى طيلة العمر الإنتاجي المشروع. كما يجدر بوزارة المالية السعودية أن تختصر إجراءات الالتزام الضريبي على تلك الشركات ولتصبح إجراءات منح التراخيص وفتح السجلات والالتزام الضريبي جميعاً إليكترونية وتتم في غضون يومين أو ثلاثة أيام على الأكثر. (الباحث)

وفيما يتعلق بالحصول على التمويل: يجدر بالحكومة السعودية ممثلة في وزارة المالية أن تتوسع في منح التمويل المالي لتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة. وذلك بأن تُنشأ الحكومة العديد من الصناديق تهدف جميعا إلى إفادة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة من حيث التنمية والنمو. فمثلا، يجدر إنشاء صندوق الابتكار للشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة على التكنولوجيا بهدف تشجيع الابتكارات التكنولوجية. وفي نفس الإطار، يجدر تدشين صندوق التسويق لنتائج البحوث الزراعية بحيث يكون الغرض من هذا الصندوق هو تمكين نقل التقنيات المتطورة والعملية للتكنولوجيا الفائقة إلى المؤسسات الزراعية والقطاع الزراعي السعودي. فمن المهم تشجيع البحوث الزراعية وتطوير المؤسسات الزراعية ذات التقنية العالية حتى يتسنى مضاعفة غلة الفدان. كما يُمكن تقديم المزيد من المساعدة للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تيسير ضمانات الائتمان والإعانات واستكشاف التسويق. فمنح الائتمان يُمكن أن يتم بمعلات عائد ميسرة حسب حجم المشروع (صغير أو متوسط) وحسب حجم التشغيل في المشروع بأن تتزايد المعاملات التفضيلية كلما قام المشروع بتوظيف أعداد أكبر. وهو الأمر الذي سيكون له أبلغ الأثر على تقليص معدلات البطالة لاسيما بين الشباب السعودي.

وفيما يتعلق بتيسير منح الائتمان: فبالاستفادة من التجربة الصينية في التوسع في منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يُمكن للحكومة السعودية ممثلة في وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي القيام بإصدار شروط ائتمان ملائمة للشركات الصغيرة والمتوسطة لتيسير حصولها على الائتمان اللازم للنمو والتوسع. فعلى سبيل المثال، تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بتطوير إرشادات بشأن القروض بشأن دعم الائتمان والهياكل الائتمانية والتدابير لتحسين بيئة الأعمال التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة. وأن تصدر وزارة المالية بالاشتراك مع هيئة السوق المالية أيضًا قواعد بشأن إدارة مخاطر مؤسسات ضمان الائتمان. (الباحث)

وختاماً، يصبح إنشاء بورصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أمراً ذي أهمية قصوى لتيسير حصول تلك المشروعات على التمويل خصوصاً لرواد الأعمال الذين لا يفضلون الحصول على التمويل من خلال الاقتراض. وهذه البورصة يقع عبء إنشائها وتشغيلها على عاتق هيئة السوق المالية السعودية. كما يجدر أن تتبع تلك الخطوة الهامة بما يجدر أن تتبع تلك الخطوة الهامة بإنشاء سوق لإصدارات الصكوك للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة لتطوير أسواق الإصدارات المالية وتنويع أشكالها وآجالها لتستوعب كل أشكال التمويل الإسلامي بما يمنح هذا النوع من المشروعات بدائل واسعة للحصول على التمويل الهام والضروري والازم للتوسع والنمو المالي والاقتصادي والإنتاجي.

القسم الثاني- الخاتمة

المبحث الأول- النتائج ومناقشتها

- بلغ إجمالي عدد المشتغلين في المملكة سعودي وغير سعودي 5.2% لعام 2018م، منها 75% من المشتغلين أجانب في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- أن النسبة الأعلى إنفاقاً من حيث حجم المنشأة هي المشاريع متناهية الصغر حيث بلغ حجم إنفاقها 346,092,080 مليون ريال وهو ما يُمثل نحو 42 % من إجمالي إنفاق المشاريع، ثم جاء تالياً من حيث الإنفاق المشاريع الصغيرة حيث بلغ حجم إنفاقها 290,943,078 مليون ريال أي بنسبة 35% من إجمالي المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وأخيرا تأتي المشاريع المتوسطة فقد بلغ حجم إنفاقها 185,580,101 مليون ريال أي بالنسبة تقارب 23%.
- عدد العاملين في المشاريع متناهية الصغر لم يكن هو العدد الأكبر بين فئات هذا القطاع من المشروعات بل جاء في المرتبة الأخيرة تالياً لعدد العاملين في المشروعات الصغيرة ثم عددهم في المشروعات المتوسطة. حيث بلغ عدد العاملين إجمالا في المشروعات الصغيرة 2,494,554 مشكلاً نسبة 48% من إجمالي العاملين في هذا القطاع خلال عام 2018، الذين بلغ عددهم نحو 5.2 مليوناً، ومرتفعاً من مستوى 1,592,629 خلال عام 2017 أي بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 56%.
- ضعف مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي ناتج عن تأخر وقصور من الجهات المعنية بتشريع أنظمة وقوانين تنظم عملها، وتخلق بيئة استثمارية جاذبة، ولعل ما يبشر بالخير اعتبار رفع نسبة مساهمتها من ضمن الأهداف الاستراتيجية لوزارة التجارة والاستثمار في برنامج التحول الوطني 2020، والذي يهدف لتحقيق رؤية المملكة 2030 مما يعكس الرغبة بتفعيل دورها في دعم الاقتصاد الوطني.
- قطاعات الخدمات المالية والعقارية ويشمل (المال والتأمين والأنشطة العقارية)، ضعيفة ولا يقارن بقدرات المملكة وهي عصب التمويل والاستثمار، تبلغ النفقات لتلك الأنشطة = 37 مليار ريال سعودي، مما يعني أن نسبة إنفاق هذا القطاع تساوي 4.5% من إجمالي النفقات، كما تبلغ الإيرادات = 119 مليار ريال سعودي، مما يعني أن نسبة إيرادات هذا القطاع تساوي 7% من إجمالي الإيرادات. وأداء هذا القطاع ضعيف بالنظر للإمكانات المتاحة له.
- بلغت الأجور والرواتب (تعويضات المشتغلين) في المتوسط بالمشروعات المتوسطة نحو 41.5 ألف ريال سعودي ولتحتل المركز الأول في القطاع، وتلتها المشاريع الصغيرة بمتوسط تعويضات بلغ 38.5 ألف ريال سعودي، وجاء أخيراً بالطبع المشاريع متناهية الصغر بمتوسط تعويضات بلغ نحو 29.3 ألف ريال سعودي.
- قطاع الصناعة والطاقة ويشمل (البترول والتعدين والصناعة التحويلية والكهرباء والغاز الطبيعي): مجموع نفقاتها= 235 مليار ريال سعودي، مما يعني أن نسبة إنفاق هذا القطاع تساوي 28.6% من إجمالي النفقات، ومجموع الإيرادات= 509.8 مليار ريال سعودي، مما يعني أن نسبة إيرادات هذه القطاعات تساوي 31% من إجمالي إيرادات القطاعات الاقتصادية بالسوق السعودي. وهو ثاني أفضل القطاعات من حيث الأداء الاقتصادي.
- هناك تنوع لأنشطة المشروعات: ويظهر ذلك واضحا من خلال التنوع الواضح للمجالات التي ترتادها هذه المشروعات والتي لا تقل تسعة أنشطة ضخمة يحتوي كل مجال إنتاجي على العديد من الأنشطة الفرعية.

المبحث الثاني- التوصيات

1. إنشاء صندوق مالي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفوائد منخفضة، ومشاركة الصندوق بنسب معينة من الأرباح السنوية خلال فترة محددة، وذلك حسب قيمة القرض، وحجم المنشأة، وقيمة الإيرادات، وفكرة المشروع.
2. تحويل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى وزارة مستقلة يكون مهمتها الاهتمام الكبير بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
3. تحفيز الشباب السعودي على الاستثمار في المناطق النائية، وفي القطاعات الإنتاجية مثل: الصناعة، والتكنولوجيا، والزراعة. وعدم حصر الاستثمار بالمجال التجاري والخدمي الذي اكتظ به السوق.
4. إنشاء مجالس للشباب في كل منطقة من مناطق المملكة توصل أصواتهم لمتخذي القرار، وتنظم اجتماعات دورية مع الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة، وتنظم حلقات نقاش لتبادل الأفكار والآراء، واقتراح الحلول لتذليل العقبات التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
5. انشاء معاهد ومراكز أكاديمية حكومية وأهلية لتدريب الشباب والشابات في مجال الإدارة والقيادة والتخطيط الاستراتيجي، وتأهيلهم لإدارة مشاريع صغيرة ومتوسطة مقابل أسعار رمزية. كما يجب على المؤسسات والمراكز الأكاديمية الحكومية والأهلية الحالية القيام بدور أكبر في هذا الجانب، فـ60% من المشروعات الصغيرة في المملكة تتوقف عن مزاولة نشاطها في السنة الأولى من التشغيل بسبب الفشل في تحقيق الأرباح ونقص الخبرة في الادارة.
6. دعم ثقافة العمل الحر وتشجيع العمل التجاري بتنظيم ندوات ومؤتمرات ولقاءات تثقيفية، وعرض تجارب الدول الأخرى الناجحة، وتبادل الخبرات والمعارف مع أصحاب المشروعات في السعودية والدول الاخرى.
7. ضرورة الاستفادة من التجارب الناجحة في دعم وترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من نتائجها. وهي تجربة أظهرت دور هذا القطاع في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، للاسترشاد بها عند تقييم تجربة المملكة وللاستفادة من إيجابياتها لا سيما في مجال الدور الممنوح للهيئات المشرفة على القطاع، والبرامج المخصصة له خاصة في مجال التمويل، والدعم الفني والتدريب وبرامج تحسين التسيير والإدارة والتسويق والتعاقد من الباطن، هذا الأخير الذي يعد حلقة الربط بين مختلف المؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواعها.
8. توسيع فرص التسويق أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة خارج القطر، من خلال المنشورات والبرامج المتعلقة بالتسويق الدولي وبرامج تمويل الصادرات وبرامج التأمين للتسهيلات الائتمانية للمصدرين، مع تأمين المشاركة في المعارض التجارية الخارجية.
9. ضرورة إنشاء بورصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كونه أمراً ذو أهمية قصوى لتيسير حصول تلك المشروعات على التمويل خصوصاً لرواد الأعمال الذين لا يفضلون الحصول على التمويل من خلال الاقتراض. وهذه البورصة يقع عبء إنشائها وتشغيلها على عاتق هيئة السوق المالية السعودية.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

- الأمين، إدريس محمد عمر، (2018) "مدى مساهمة التعليم المحاسبي بالجامعات السعودية في تطوير وريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء رؤية المملكة 2030 بالتطبيق على جامعة الملك خالد" مجلة أماراباك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 9، العدد 29: ص 151- 170.
- تحديات تنوع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، إعداد: مؤسسة النقد العربي السعودي (ص: 9 – 10).
- الدليل التفصيلي لرؤية المملكة العربية السعودية 2030م (ص: 39).
- دوابه، أشرف، (2006)، "إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، مجلة البحوث الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد الرابع، أكتوبر: 112- 140.
- رشيد، ثائر محمود، رشيد، إيناس محمد، (2013)، "استراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع الإشارة إلى تجربة العراق"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10: 136- 152.
- رشيد، ثائر محمود، رشيد، إيناس محمد، (2014) "واقع تمويل مشاريع ريادة الأعمال في السعودية، وجهة نظر خبراء ريادة الأعمال"، ورقة عمل، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، كتاب المؤتمر: 84 - 103.
- الزمل، أسامة عبد العزيز وآخرون، (2013) "تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني"، منتدى الرياض الاقتصادي، نحو تنمية اقتصادية مستدامة، الدورة السادسة.
- سلامة، أحمد محمد، (2009)، "المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة ودورها في الحد من مشكلة البطالة"، بحث مقدم في قسم الاقتصاد والمالية، جامعة الملك خالد، أبها، المملكة العربية السعودي.
- السهلاوي، خالد عبد العزيز(2009)، " دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة (دراسة تطبيقية)، الواقع والدور التنموي بالمملكة العربية السعودية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- شبلاق، عماد، (2002)، "المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مدينة الرياض بين الضمور والاستمرار"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الرياض 28 – 29 ديسمبر.
- عفانة، جهاد و أبو عيد، قاسم (2004)، "إدارة المشاريع الصغيرة"، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- لقمان، أحمد محمد، (2008)، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية"، ورقة مقدمة، مؤتمر العمل العربي، الدورة 35، جمهورية مصر العربية.
- المحيميد، أحمد عبدالكريم، (2013)، " دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية: دراسة حالة منطقة الرياض، المملكة العربية السعودية"، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القصيم، المجلد (6)، العدد (1): 141- 165.

- المري، ياسر بن سالم، (2013)"ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية.
- المكتب الإحصائي الوطني الصيني للإحصاء، NBS، 2003.
- النسور، إياد عبد الفتاح، (2012)، "قياس الدور الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، المجلد 8، العدد 2: 306 – 326.
- الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، مسح المشروعات الصغيرة لعام 2018.
- الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، مسح المشروعات الصغيرة لعام 2017.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

- Alam, Mohammed,(2006)," A comparative study of financing small and cottage industries by interest – free banks in Turkey, Cyprus, Sudan and Bangladesh", Humanomics, Vol. 24, No. 2, pp. 145- 169.
- National Bureau of Statistics of PRC (NBS) (2003). Gazette on second national census of basic units. Beijing: National Bureau of Statistics.
- OECD, (2016a). "China (People's Republic of)", in Financing SMEs and entrepreneurs 2016: An OECD scoreboard. Paris: OECD Publishing. Retrieved from: http: //dx.doi.org/10.1787/fn_sme_ent- 2016- 12-en
- OECD, (2016b). OECD country and partner economy profiles of SMEs and entrepreneurship financing 2007- 14: China (People's Republic of China). Financing SMEs and Entrepreneurs, 2016 © OECD, 174-185.
- Otto, loesener diaz. (2002)"Benefits of Quality Management Systems For Small & Medium Enterprises" Industrial Development Officer. unido.
- Robertson, Paul, (2003), " The role of training and skilled labor in the success of SMEs in developing countries ", Educational training, Vol. 43, No. 8/9, pp. 461- 473.
- Siropolis, N. (1994) "Small Business Management: A Guide to Entrepreneurship" H. M.
- Statista Research Department, found in https: //www.statista.com/statistics/783899/china- number- of-small- to- medium- size- enterprises/